المسائل الست

للشيخ أبي عبد الله الشامي

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

ثمة عدة موضوعات متفرقة نود التعليق عليها في هذا المقام توضيحاً لبعض ما أثارته بعض الجهات عبر بياناتها وتصريحاتها في الأيام الأخيرة:

المسألة الأولى: "سلاح الهيئة"

ليعلم الجميع –وأولهم جماعة سابقاً– أن سلاح الهيئة خط أحمر، ولا نقبل المساس به من أي أحد، كائناً من كان، لا بدعوى الظفر ولا أشباهها من الدعوات التي نسمعها اليوم، ومن يقترب من سلاحنا تحت أية حجة وتأول سيعامل كصائل على مال الجهاد، وكل من تسول له نفسه أخذ قطعة من هذا السلاح تحت أي دعوى سيلاحق ويحاسب ويقاضى.

والشيخ أبو الخير رحمه الله كان قد قرر المسألة وحسمها تنظيمياً، بالاستناد لكونها محسومة من الناحية الشرعية، حتى لا يخرج من يقول بهذه الشبهة التي نسمعها اليوم.

وتقرير كون سلاح الهيئة للهيئة بدهي عند العقلاء، ولكننا أمام عقول عجيبة تركّب الشبهات على مجموعة من اللوازم، مما يستدعي تفكيكها.

وبعيداً عن التقرير الشرعي والعقلي والعرفي والمنطقي فضلاً عن التقرير التنظيمي الذي قرره وحكم به الشيخ أبو الخير رحمه الله في المسألة، فإن التفصيل في تقرير عودة ملكية السلاح لنا عبر تفنيد مزاعم القوم وتفكيك اللوازم الباطلة التي توصلوا منها لقولهم العجيب، يحتاج لشرح مطول، لأن من لوازمه إعادة طَرْق مسألة البيعة ونوعها وتكييف ما جرى والاجتهاد فيه، والحديث عن التبعية التنظيمية في ضوء مصالح الجهاد ومقاصده وغاياته، فضلا عن لوازم أخرى يطول معها المقام.

ومهما كان من أمر بيننا وبين القاعدة –وفقها الله– فنحن فككنا الارتباط بشكل تنظيمي وشرعي، واجتهدنا في تحقيق مصالح الجهاد الشامي مع المراعاة لقضية البيعة، ولا زلنا على غرز الجهاد –نسأل الله الثبات– وبيعتنا بالأصل هي بيعة جهاد

لا بيعة إمامة، بمعنى أن الغاية التي جاءت البيعة وسيلة لتحقيقها هي: مصالح ومقاصد الجهاد، فلا تكون البيعة حائلاً دون ذلك، إذ هي وسيلة لا غاية بحد ذاتها.

وحتى على فرض صحة كل ما يقوله المدّعون، فهذا السلاح ملك للجماعة وليس ملكاً للقاعدة، وإذا كانت القاعدة قد أعطتنا أية مقومات مادية من سلاح ونحوه –مع التقدير للدعم والمقومات المعنوية– فمن حقها أن تطالب به قضاء، وحينها فليفتح باب التقاضي.

وأما التوصل من مسألة البيعة السابقة –والتي تم فكها ضمن ظروف اجتهادية وتنظيمية وشرعية– للقول بملكية القاعدة ما تحت يد الهيئة اليوم ففتوىً لا تختلف عما عيب على جماعة الدولة من تأصيلها فتوى الظفر وتأسيسها على ذات العلة المغلوطة؛ وهي كون الجبهة حينها كانت تتبع لجماعة الدولة تنظيمياً، على أن جماعة الدولة في حينه كانت قد بعثت بمجموعة مقومات مادية، وإن كنا قد رددناها –في حينه– أضعافاً.

ونبين لمن يثير هذه المسألة الآن: أن هذا السلاح هو ملك للهيئة.. تلك الجماعة المجاهدة التي لا تزال تحمل مشروعاً سنياً جهادياً مهما طعن الطاعنون، وإذا كانوا يطعنون بجهادنا ويفترون علينا الكذب بتركنا الجهاد ليتوصلوا منه للقول بانتقال ملكية السلاح لهم، فهذا مسلك غير بعيد عن مسلك جماعة الدولة حين كانوا يستبيحون سلاحنا بالأمس.

وقد كنا نجاهد في شرق السكة وما قبلها وما بعدها بمثل هذا السلاح وكان هؤلاء المدّعون يصدون المجاهدين عن ذلك القتال بحجج، نسائلهم عنها –هم ومن أفتى لهم– بين يدي الله تعالى.

المسألة الثانية: "التحكيم"

وهي ملحقة بالمسألة الأولى، فنؤكد ابتداء أننا تحت شرع الله، ولأجله نقاتل، وفي سبيل تحكيمه نموت، كما نؤكد على احترامنا لأهل العلم وتوقيرنا لهم واعتبارنا لقولهم، ولكن في المسألة محل البحث، نوضح ما يلي:

– لقد بيّنا آنفاً أن مسألة ملكيتنا للسلاح محسومة، ولا مجال فيها لمثل هذه المناورات باسم التحاكم والمحكمة.

– على فرض قبول الدعوى في هذه المسألة، فهذه وزارة العدل قائمة في المحرر تحكم بشرع الله تعالى، ويتحاكم الجميع إليها، ويقوم عليها ثلة من أهل العلم والجهاد الأكفاء، من ذوي الديانة والأمانة، وممن يجمعون –مع العلم والجهاد– معرفة بتفاصيل واقع الساحة هنا، فمن رام رفع أية دعوى فليتفضل، ولا حاجة لنقل كل كبيرة وصغيرة من المسائل خارج الساحة – مع الاحترام للجميع–.

– مسألة السلاح سبق تضمينها ضمن الاتفاق الذي وقع عليه الأخ أبو همام، وهو بمثابة التأكيد والإقرار بما كان قرره الشيخ أبو الخير رحمه الله من ملكية الهيئة لما تحت يدها من سلاح، وعدم قدرة أبي همام على إلزام جماعته بالاتفاق معلومة للجميع، ملزمة للقوم، ومشكلتهم فيما بينهم لا علاقة لنا بها من جهة، ولا تعني أننا لو رفضنا إعادة فتح المسألة نكون قد رفضنا التحاكم والتحكيم والحكم كما يروّج البعض –ممن خصومته غير خافية–، والقوم دون توقيع أبي همام ملزمون بالوفاء بما قرره الشيخ أبو الخير رحمه الله.

وإذا كانوا يدندنون على إقالة الشيخ الجولاني لأبي همام من الاتفاق، فليعلم الجميع أن الأمر كما يلي:

حين رفضت جماعة أبي همام الاتفاق بعد أن وقع الرجل عليه بصفته مفوضاً، وحين جلسوا يتهمونه بما يحويه الاتفاق من مخالفات شرعية على حد زعمهم!! حتى أنه قال للشرعيين حينها: انظروا لي وابحثوا، فلربما ارتكبت مناطاً مكفراً في هذا الاتفاق دون أن أعلم!! وبعد أن أيقن الشيخ الجولاني بعجز أبي همام عن إمضاء الاتفاق في ظل تعنت جماعته، قال له كلاماً يفهم منه: أن الشيخ لا يريد تعجيز أبي همام، بمعنى: إذا كنت عاجزاً ولن ينفذ الاتفاق، فيصبح الأمر تحصيل حاصل، ولن ينفذ الاتفاق، أي أن مانع تنفيذ الاتفاق هو عجز أبي همام لا إقالة الشيخ له، أما الإقالة الصريحة فقد سألت الشيخ الجولاني هل أقلتهم؟ فقال: لا أذكر أني أقلتهم.

وعلى فرض صحة الإقالة، فهذا يعني أن الاتفاق الصلحي ذا الستة عشر بنداً قد ألغي، وعاد الأمر إلى الأصل الذي كان قبله، وهو: أن سلاح الهيئة ملك لها، وهو الحكم الشرعي في المسألة وبناء على ذلك كتب الشيخ أبو الخير رحمه الله وثيقته التي أكد فيها على أن ما تحت يد الهيئة من سلاح ونحوه ملك لها، منعاً من حدوث الشبهة.

فالشيخ الجولاني أراد مصالحة القوم ببعض التنازلات كما في بعض بنود الاتفاق ذي الستة عشر بنداً، فلما رفضوا الأمر، وتحقق الشيخ عجز أبي همام عن إنفاذه، تكلم بما فهم منه القوم الإقالة، ولو صحت فيلغى الاتفاق الصلحي ويعود الأمر لما كان عليه قبل طرحهم لتلك الشبهة.

– أن الزمرة المحيطة بأبي همام –ولم يكونوا أعلنوا الحراس حينها– رفضت تحكيم أحد المشايخ الكرام ممن يطلبونه للتحكيم اليوم بعد أن كان أبو همام وافق عليه عبر التوقيع.

– أن بعض المشايخ –ممن وردت أسماؤهم في البيانات المشار إليها– تبلغ درجة خصومته معنا واتهامه لنا وقدحه وطعنه فينا وفي ديننا ومنهجنا مبلغاً يفوق أصحاب البيانات أنفسهم، فكيف لنا أن نقبل به حكماً وقاضياً، وهو خصم شديد يتهمنا في ديننا ومنهجنا؟! بل نحن من ينبغي أن نقاضيه بافتراءاته علينا وطعنه في ديننا، وكان من آخر بواقع أحد القضاة المقترحين للحكم بيننا وبين القوم أن اتهم الشيخ الجولاني بالوقوف خلف مقتل كل من الشيخين الفاضلين أبي الخير وأبي

الفرج رحمهما الله تعالى، في اتهام واضح بعمالة الشيخ الجولاني المجاهد حفظه الله!! ثم يتهمونك بالنكوص عن التحاكم لو لم تقبل بهذا القاضي المنصف.

المسألة الثالثة: "المجلس العسكري"

موضوع تطوير غرفة العمليات الهجومية والدفاعية الموجودة في المناطق المحررة لتكون مجلساً عسكرياً أو شيئاً نحوه –والعبرة بالحقائق لا بالأسماء– هو موضوع مطروح منذ فترة ليست بالقصيرة، وغايته توحيد جهود الدفاع عن المحرر وتعزيزها، وقد كان هذا قبل التطورات الأخيرة، ولا شك أن تلك التطورات تؤثر لجهة تكريس هكذا طرح، والمعيار في تطبيقه من عدمه هو النظر إلى أمرين اثنين: الأول: إمكانية تطبيق ذلك عملياً وجدواه بحسب ما يسمح الواقع، والثاني: المصالح المتحققة من هذا، وهي أوضح من أن تخطئها عين المتابع، وحري بأصحاب البيانات أن يتحملوا من الأعباء ما يتناسب مع حجم تصريحاتهم، وحري بهم كذلك أن يتعاملوا مع المسائل بمسؤولية بعيداً عن المزاودات الإعلامية التي يتقنها كثيرون، والمحرر يتطلب مزيداً من بذل الجهود وتكاتفها لا مزيداً من التصريحات الإعلامية.

وليس من بين تلك المعايير عندنا كون هذا يروق لهذه الجهة أو تلك فضلاً عن أن يكون طلباً منها، ولكنها أوهام البعض ووساوسه التي تجعله –لكثرة ما يتوهم– يخلط بين الحقيقة والوهم.

ومثل هذا مسألة تسليم قيادة المجلس للقائد الفلاني أو العلاني، فمعيار ذلك هو تحقيق ما فيه جمع الكلمة وما فيه مصلحة الدفاع عن المحرر وليس تحقيق رغبات هذه الجهة أو تلك، ولن نقدم على اتخاذ خطوة لا نرى فيها صالح الجهاد وأهله بإذن الله، ونسأله تعالى التوفيق والسداد، ثم ما هي الصورة العملية لتحقيق جمع الكلمة أو نوع من ذلك، في عقول هؤلاء في ظل الواقع الحالي؟ أم أن وحدة الكلمة –ولو على أية صورة– ينبغي أن تبقى في عالم الشعارات دون عالم الواقع؟!!

ونحن في هذا السياق ندعو هؤلاء الإخوة –بصفتهم قادة جماعتهم– إلى الانضمام لغرفة العمليات الموحدة، أو التي نأمل أن تتطور لمستوى أعلى بحسب الإمكان –بمعزل عن تسميتها– كي يتحملوا شيئاً من واجبهم الشرعي في حماية المحرر، وليروا بأعينهم أن هذا التجمع مما يحبه الله ويرضاه.

وننصح في هذا الباب –من هم خارج الشام– ممن يقضي الساعات معلقاً على ما يجري في الشام ونقول: اربع على نفسك.. ففي الشام من التعقيدات ما ينبغي للمرء فيها التريث وعدم التعجل حتى لا يقع فريسة تعجله، فمن لا يفرق بين مسمى الجيش الحر ومسمى الجيش الوطني، رغم وضوح الفرق بينهما، كيف له أن يحكم في تلك التفاصيل المعقّدة؟!! ثم إن التفصيل في شأن الإخوة التركستان بالشكل الذي صوّره –من نعنيه بنصحنا– بلغ من بعده عن الواقع حد الغرابة!!

المسألة الرابعة: "الطرق الدولية"

نقول باختصار ودون تفصيل: واقع الحال أن هذه الطرق مفتوحة منذ سنوات، ولم تغلق، وإن كانت لا تعمل بصورتها الطبيعية، والموقف من سوتشي سبق وأوضحناه ببيان رسمي، ونحن معنيون بتصريحاتنا وحسب.

المسألة الخامسة: "تسليم المهاجرين"

إن كان قصد من يتكلم فيها هو الدول فللدول تصريحاتها وهي وما تولت، ولسنا معنيين بتلك التصريحات

وإن كان قصده الهيئة –تصريحاً أو تلميحاً– فليعلم أننا لا نفعل فعلاً لا يرضي ربنا، ونحن نرى حرمة تسليم المسلمين للكافرين، وقد أوضحنا هذا في منهجنا مراراً، ولا يزاود علينا في هذا أحد.

والمهاجرون إخواننا ولا نرى فرقاً بين مهاجر وأنصاري، ونحرنا دون نحر من هاجر إلينا، ولن نسمح بالمساومة على ملفهم مهما كان، فهو فضلاً عن كونه مخالفاً للثوابت الشرعية، بعيدٌ عن المروءة والأخلاق الإسلامية.

المسألة السادسة: "الإجراءات المدنية في المحرر"

من ناحية الإدارة المدنية فالكل يعرف أن الهيئة كان لها اهتمام بالأمر، ومنذ أطلق الأكاديميون مبادرتهم وتشكلت الهيئة التأسيسية وانبثقت منها حكومة الإنقاذ التي يقوم عليها زمرة من الأكفاء وذوي الأمانة، فيما نحسب، صار التوجه هو تسليم كل ما يتعلق بمسائل إدارة المحرر لهذه الحكومة، والعمل على فصل الجانب العسكري عن الجانب المدني بحيث تعمل كل جهة في اختصاصها بشكل مؤسسي وتكاملي يعود على المحرر وأهله بالخير.

وهذه الحكومة أعلنت وبكل وضوح عن اتخاذها من شرعة الإسلام وتعاليمه وأحكامه –دون غيره– مرجعاً لها، وقد تم ربط المحرر الذي تحت سلطتها بمنظومة موحدة للإدارة في مختلف الجوانب الخدمية والقضائية والأمنية والشرطية، بحيث تقوم على خدمات الناس قدر الطاقة، كما تقوم المحاكم المنتشرة في عموم المحرر بتغطية الحاجة في هذا الباب، ومثلها المنظومة الأمنية والشرطية التي تسهر على أمن المحرر من أعدائه من عملاء النظام والخوارج والمفسدين والخاطفين ونحوهم.

وقد تم في سياق حوكمة المنطقة من قبل حكومة الإنقاذ اتخاذ مجموعة إجراءات ضمن منظومة تمثل وحدة أمنية تحفظ على الناس أمنهم برغم أن في بعضها نوع تضييق غير مقصود ينجم عن حالة التنظيم، يختلف عما ألفوه خلال سنوات الثورة والجهاد، وليس من نتائج هذا الأمر ما توهمه أصحاب البيانات.

وقبل الختام: نقول لأصحاب البيانات المتتابعة: إن جنودنا أكبر وأعقل وأوعى من أن ينخدعوا بمعسول الكلام وأسلوب الاستمالة عبر دغدغة العواطف فابذروا في غير هذه الأرض، وإن بياناتكم مادة دسمة لتأجيج الخصام والنزاع والشقاق والخلاف، فأقصروا خير لنا ولكم.

هذا والله أعلم.. ونسأله تعالى أن يهدينا وإخواننا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، كما نسأله تعالى أن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يوفقنا ويسددنا ويعيننا ويتولانا بحفظه

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

وكتبه؛

أبو عبد الله الشامي